موضوع علم الكلام وتعريفه بين المتقدِّمين والمتأخِّرين

دراسة تحليلية

د. علي العمري

جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية - تركيا

ملخص

إنَّ تعريف أيِّ علم من العلوم يُعَدُّ نصف الطريق لفهم هذا العلم؛ ذلك أنَّ تعريف العلم يختلف ويتنوَّع بحسب نظرة العالِم إلى العلم عمومًا، وإلى العلم المراد تعريفه خصوصًا. ولذلك نجد أنَّ الاعتبارات القائمة في ذهن المعرِّف ستتحكَّم لا محالة في تعريفه، وبتنوُّع هذه الاعتبارات تتنوَّع التعريفات. وإذا كان الحديث عن «علم الكلام» تحديدًا، سنجد أنَّ المتكلِّمين مختلفون أصلًا في تصوُّرهم لمفهوم العلم، فيطلقه بعضهم على المعلوم، وبعضهم على الملكة الراسخة الحاصلة بعد العلم بمعلومات عديدة. وقد كان للاختلاف في هذه الاعتبارات ثمرة برزت في الاختلاف في تعريفات علم الكلام مع الزمن، حيث رأى بعض المتكلِّمين أنَّ «الكلام» هو المسائل المبحوثة في ذلك العلم، في حين نصَّ كثير من المتكلِّمين على أنَّ الكلام لا يطلق إلَّا على الملكة الراسخة التي يتَّصف بها العالم بتلك المسائل، بحيث يستحقُّ بعد ذلك اسم المتكلِّم. وقبل كلِّ هذا كان لتطوُّر فهم المتكلِّمين لفلسفة علم الكلام أثر في اختلافهم في تحديد موضوع الكلام؛ حيث إنَّ المتقدِّمين خصَّصوا موضوعه بالموجود، في حين توسَّع المتأخِّرون فيه وجعلوه المعلوم، وبالتالي اختلفوا في مصداق المسائل الكلامية. وهذا البحث هو محاولة لاستقراء وتحليل موضوع علم الكلام وتعريفه بين المتقدِّمين والمتأخِّرين، للوصول منها إلى السمات الرئيسة التي ميَّزت هذا العلم عن غيره من العلوم.

الكلمات المفتاحية: علم الكلام، تعريف علم الكلام، موضوع علم الكلام، المتقدمين والمتأخرين.

Kelam İlminin Konusu ve Mütekaddimîn ve Müteahhirîn Kelam Âlimlerine Göre Tarifi -Analitik Bir Çalışma-

Dr. Ali Ömerî

Özet

Herhangi bir ilmin tarifini bilmek o ilmi anlama hususunda yolun yarısını kat etmiş olmak demektir. Çünkü bir ilmin tarifi, o tarifi yapan âlimin genel olarak ilmin mâhiyetine özel olarak da tarifi yapılan o muayyen ilme dair düşüncesine göre şekillenip farklılaşmaktadır. Bundan dolayı tarifi yapanın zihnindeki itibarların tarife muhakkak tesir ettiğini görürüz. Bu itibarların farklılığına göre de tarifler farklılaşmaktadır. Hususi olarak kelam ilminin tarifinden bahsedilecekse eğer öncelikle kelamcıların ilim kavramına dair tasavvurlarında ihtilaf olduğunu söyleyebiliriz. Bazıları bu kavramı ma'lûm anlamında kullanırken diğer bazısı birçok meseleyi bildikten sonra insanda hâsıl olup yerleşen meleke anlamında kullanmaktadır. Bu itibarlardaki farklılıklar zamanla kelam ilmi için yapılan tariflerde de ihtilafın ortaya çıkmasına sebep olmuştur. Bazı kelamcılara göre kelam ilmi bu ilimde incelenen meseleler bütünü iken diğer birçok kelamcı kelam kavramının, bu meseleleri bilen bir âlimin sahip olduğu ve kendisi ile mütekellim vasfını hak ettiği "derin meleke" anlamı dışında bir anlamda kullanılamayacağını söylemiştir. Saydığımız bütün bu hususlardan daha önemlisi ise kelamcıların "kelam ilminin felsefesi"ne dair anlayışlarındaki gelişmelerin, kelam ilminin mevzusunu tespit sadedinde ortaya koydukları farklılıklarda ciddi bir etkisinin olduğudur. Mütekaddimîn kelam uleması kelam ilminin mevzusunu "mevcut" ile sınırlandırmakta iken müteahhirîn uleması mevzuda genişlemeye gitmiş ve onu "ma'lûm" olarak belirlemişlerdir. Bunun doğal bir sonucu olarak da hangi meselelerin "kelâmî meseleler" olarak telakki edileceğine dair de görüş farklılıkları ortaya çıkmıştır. Bu bağlamda elinizdeki bu çalışma, kelam ilmini diğer ilimlerden ayrıştıran temel karakteristikleri görebilmek adına bu ilmin mevzusu ve tarifine dair hem mütekaddim hem müteahhir dönemde ortaya konulmuş görüşleri istikra edip tahlil etmeye çalışmaktadır.

Anahtar Kelimeler: Anahtar Kelimeler: Kelam ilmi, tanım, konu, mütekaddimîn, müteahhirîn

The Subject and Definition of ʿilm al-Kalam in the Eyes of Early as Well as Later Scholars of Kalam: An Analytical Study.

Dr. ALI M. AL-OMARI

Abstract

When speaking about the science of 'ilm al-Kalam we find that the mutakalimun differed fundamentally in regards to their understanding of knowledge in general. Some of them attempt the definition focusing on what can in principle fall within the purview of our knowledge, whilst others focus on the particular perspective that is gained when knowledge regarding a particular set of issues or questions investigated is attained. Thus, we see that in the history of the subject, the definition of the science of Kalam or 'ilm al-kalam differed depending on the aforementioned considerations held by particular mutakalimun in different historical periods. Some mutakalimun stressed that the science of kalam was the collection of issues and questions investigated by that science whilst others insisted that the science of kalam must be understood as the skill attained by the practitioner of kalam after engaging the questions and issues discussed in kalam thus becoming a mutakalim. This paper is an attempt at scrutinizing and investigating the subject of the science of kalam and its definition according to early as well as later mutakalimun in order to arrive at the fundamental particularities that distinguish it from within the rest of the Islamic sciences.

Keywords: 'ilm al-kalam, the definition of 'ilm al-kalam, subject of 'ilm al-kalam, early as well as later mutakalimun.

تمهيد

إنَّ القضايا المنهجية التي تُصدَّر بها كتب العلوم عمومًا تعتبر مدخلًا أساسيًّا في فهم فلسفة تلك العلوم، وتعين على تكوين الصورة الكلِّية للمسائل؛ ذلك أنَّ التعامل مع المسائل كقضايا جزئية لن يفيد الطالب في تكوين الملكة العلمية التي تمكِّنه إتقان العلم.

ومن أبرز المقدِّمات المنهجية التي تُصدَّر بها كتب علم الكلام تلك المتعلِّقة بموضوعه وتعريفه؛ حيث إنَّها إلى جانب إفادتها توجيه كلام العلماء، معينة أيضًا على تمييز بعض الجوانب التي يظهر فيها الخلاف بين متقدِّمي المتكلِّمين ومتأخِّريهم.

١. ضابط التقدُّم والتأخُّر

لا شكَّ أنَّ التقدُّم والتأخُّر من المقولات الإضافية؛ ذلك أنَّهما لا يُتصوَّران إلَّا بنسبتهما إلى بعضهما؛ فالمتقدِّم لا يمكن الحكم عليه بذلك إلَّا بنسبته إلى ما بعده، والعكس كذلك في المتأخِّر، ولذلك يكون من غير الممكن وضع حدٍّ زمانيٍّ ثابت بحيث يكون فاصلًا تمامًا بين المتقدِّمين والمتأخِّرين، وقد حاول بعض العلماء في علوم أخرى القيام بهذه المهمَّة.

ففي علم الحديث مثلًا حدَّد الحافظ الذهبي الحدَّ الفاصل بين المتقدِّمين والمتأخِّرين ثلاثمئة سنة،[1] في حين أنَّ الحافظ ابن حجر توسَّع أكثر ليمتدَّ حدُّ القديم عنده إلى حدِّ الخمسمائة الهجرية، حيث ينصُّ على ذلك في سياق كلامه عن أحوال (العنعنة) في الحديث فيقول: «حاصل كلام المصنِّف أنَّ للفظ (عن) ثلاثة أحوال: أحدها أنَّها بمنزلة (حدَّثنا) و(أخبرنا) بالشرط السابق، الثاني: أنَّها ليست

١ انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ١/ ٤.
على أنَّ الحافظ الذهبي نفسه لم يلتزم بهذا الحدِّ؛ فقد أدرج الحافظ الإسماعيلي ضمن الحفَّاظ المتقدِّمين مع أنَّ الإسماعيلي قد توفِّي سنة ٣٧١هـ، فقال في ترجمة الإسماعيلي: «صنَّف الإسماعيلي مسند عمر رضي الله عنه، طالعته وعلَّقت منه وابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت بأنَّ المتأخِّرين على إياس من أن يلحقوا المتقدِّمين». الذهبي، تذكرة الحفَّاظ، ٣/ ٩٤٧.

بتلك المنزلة إذا صدرت (عن) عن مدلِّس، وهاتان الحالتان مختصَّتان **بالمتقدِّمين، وأمَّا المتأخِّرون وهم من بعد الخمسمائة وهلم جرًّا** فاصطلحوا عليها للإجازة، فهي بمنزلة أخبرنا».[١]

وهذه المحاولة للضبط الزماني الدقيق ربَّما يكون لها ما يسوِّغها في علم الحديث؛ إذ المشتغل به يهمُّه ضبط من هم **أهل الرواية، وهم أصحاب الفترة الممتدَّة من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الثالث، أو الخامس الهجري، وجعل الميزة أنَّهم يروون المرويات بالأسانيد،**[٢] أو للتفصيل في حكم (العنعنة)، كما في نصِّ ابن حجر الذي أوردناه.

إلَّا أنَّ الأمر في علم الكلام ليس فيه أحكام واضحة ستبنى على هذا التفريق بين المتقدِّمين والمتأخِّرين، فمجرَّد الوصف (بالتقدُّم) لا يزيد في رتبة المتكلِّم، ولا يعطيه مزيد اعتبار، إلَّا أنَّ هذا الوصف سيعيننا على فهم الأطوار الزمانية لعلم الكلام، والتي ترتَّب عليها تطوُّر في المسائل والمناهج الكلامية، ولذلك احتجنا إلى وصف منهجيٍّ لضبط المتقدِّمين والمتأخِّرين من المتكلِّمين، ألا وهو (الموضوع)، حيث إنَّ موضوع هذا العلم انتقل من كونه ذات الله وصفاته وأفعاله، ليصبح واسعًا جدًّا، ألا وهو (المعلوم).[٣]

وعليه أصبح وصف متكلِّم ما بأنَّه من المتقدِّمين إشارة إلى اقتصاره على مسائل الإلهيَّات المباشرة أو القريبة، ووصفه بالمتأخِّر للدلالة على توسُّعه في المسائل الكلامية لتشمل عنده (الأمور العامَّة)، ومباحث النظر والدليل وغيرها من المباحث الكلامية المتأخِّرة.

ويفصِّل اللقاني في شرحه على جوهرة التوحيد هذا الفرق بين المتقدِّمين والمتأخِّرين فيقول: «كلام الأوائل كان مقصورًا على الذات والصفات والنبوَّات والسمعيَّات، ثمَّ حدثت طوائف المبتدعة فكثر جدالهم مع علماء الإسلام وتوغَّلوا

١ العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢/ ٥٨٦.

٢ انظر: المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث، ١١.

٣ وسيأتي تفصيل ذلك فيما سيأتي.

في البحث عن مسائل الكلام، وأوردوا شبهًا على ما قرَّره الأوائل وألزموهم الفساد في كثير من المسائل، وخلطوا تلك الشبه والإلزامات بكثير من قواعد الفلسفيَّات ليستُرُوا ضَلالهم عن الناس ويوهموا القاصرين أنَّهم بنوا ما هو أوهن من بيت العنكبوت على إحكام وأساس. فتصدَّى المتأخِّرون لدفع تلك الشبه والإلزامات وهدم تلك القواعد والأساسات، فاضطرُّوا إلى إدراجها في كلامهم ليتحقَّقوا مقاصدها ويتمكَّنوا من إيضاح فاسدها، ويسهل عليهم تمييز صحيحها من فاسدها، فصعب لهذا تناوله وتعاطيه، وعسر كثير من مقاصده على طالبيه وخصوصًا في مقام الإيجاز حتَّى صارت لديهم بمنزلة الألغاز».[1]

ويمكن اعتبار كلام سعد الدين التفتازاني هو المرجع لأغلب المشتغلين في تاريخ علم الكلام، وتحديدًا في الفرق بين المتقدِّمين والمتأخِّرين، وذلك لشهرته؛ حيث يقول: «ثمَّ لمَّا نُقلت الفلسفةُ إلى العربية، وخاض فيها الإسلاميُّون حاولوا الردَّ على الفلاسفة فيما خالفوا فيه الشريعة، فخَلَطُوا بالكلام كثيرًا من الفلسفة ليتحقَّقوا مقاصدها، فيتمكَّنوا من إبطالها، وهلمَّ جرًّا، إلى أن أدرجوا فيه معظم الطبيعيَّات والإلهيَّات، وخاضوا في الرياضيَّات، حتَّى كاد لا يتميَّز عن الفلسفة لولا اشتماله على السمعيَّات، وهذا **هو كلام المتأخِّرين**».[2]

على أنَّه ينبغي التنبُّه هنا إلى أنَّ توسُّع المتأخِّرين ليس محلَّ ذمٍّ مطلقًا،[3] بل هو أمر لضرورةٍ حصلت في الحياة الثقافية الإسلامية، اضطرَّت بعضَهم لهذا التوسُّع. يقول الغزالي: «وبعضها[4] خوض فيما لا يتعلَّق بالدين ولم يكن شيء منه مألوفًا في العصر الأوَّل، وكان الخوض فيه بالكلِّية من البدع، ولكن تغيَّر الآن حكمه؛ إذ حدثت

١ اللقاني، برهان الدين إبراهيم، هداية المريد لجوهرة التوحيد، ١٣٨.

٢ التفتازاني، سعد الدين، شرح العقائد النسفية مع مجموعة الحواشي البهية، ٢١ وما بعدها.

٣ كما فعل السنوسي في شرحه على أمِّ البراهين، حيث قال: «وليحذر المبتدئ جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التي حُشيت بكلام الفلاسفة، وأولع مؤلِّفوها بنقل هوسهم وما هو كفر صراح من عقائدهم التي ستروا نجاستها بما ينبهم على كثير من اصطلاحاتهم وعباراتهم التي أكثرها أسماء بلا مسمَّيات، وذلك ككتب الإمام الفخر في علم الكلام وطوالع البيضاوي ومن حذا حذوهما في ذلك، وقلَّ أن يفلح من أولع بصحبة الفلاسفة». السنوسي، أبو عبد الله محمَّد بن يوسف، شرح أمِّ البراهين مع حاشية الدسوقي، ٧٠.

٤ أي بعض المسائل الكلامية.

البدعة الصارفة عن مقتضى القرآن والسنَّة، ونبعت جماعة لفَّقوا لها شبهًا ورتَّبوا فيها كلامًا مؤلَّفًا فصار ذلك المحذور بحكم الضرورة مأذونًا فيه، بل صار من فروض الكفايات وهو القدر الذي يقابَل به المبتدع إذا قصد الدعوة إلى البدعة».[١]

ويؤكِّد هذا المعنى اللقاني بقوله: «ظهر بهذا عذر المتأخِّرين في إدراجهم في هذا الفنِّ الفلسفيَّات والطبيعيَّات والرياضيَّات، وأنَّهم إنَّما ارتكبوه للحاجة والضرورة فلا لوم عليهم ولا يصحُّ توجيه الذمِّ إليهم. وتحذير بعض المتأخِّرين من تعاطي كتبهم كـ: (المواقف) و(المقاصد) و(الطوالع) إنَّما هو للقاصرين ومن ليس فيهم أهليَّة الرسوخ والتمكين لئلَّا يضلَّ في فهمها، ولا يصل -لقصور باعه في تلك العلوم- إلى مبلغ علمها، فهو نظير منع السلف عن الاشتغال بعلم الكلام كما قدَّمنا تأويله، والسلام».[٢]

وتبقى في قسمة الكلام إلى متقدِّم ومتأخِّر ملاحظة منهجية؛ وهي أنَّ هذه القسمة هي قسمة أغلبيَّة وليست تامَّة؛ ذلك أنَّه وُجِد من المتأخِّرين من ذمَّ التوسُّع في موضوع علم الكلام، بل شنَّع على من فعلوا ذلك كما في فعل الإمام السنوسي وهو متأخِّر جدًّا (ت ٨٩٥هـ).[٣]

٢. الاختلاف في ماهيَّة علم الكلام بحسب موضوعه

ما الأساس الذي يمكننا بناء عليه أن نعدِّد العلوم، وأن نصنِّف المسائل، وننسب كلَّ مسألة منها إلى علم معيَّن دون غيره؟

هناك نظريَّات رئيسيَّة تفسِّر تمايز العلوم وهي:[٤]

النظرية الأولى: تُرجِع تمايز العلوم إلى الموضوع.

١ الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، ١/ ٨٤.

٢ هداية المريد لجوهرة التوحيد، ١٣٩.

٣ انظر: نصّ السنوسي السابق.

٤ انظر: الجرجاني، السيِّد الشريف، شرح المواقف، ١/ ٣٤، ٣٥. وانظر: فودة، سعيد عبد اللطيف، موقف الإمام الغزالي من علم الكلام، ١٣. وانظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ١/ ٩.

النظرية الثانية: العلوم تتمايز بناءً على تمايز أغراضها وغاياتها (أهدافها)، وفي هذه الحالة يكون كلُّ علم عبارة عن مجموعة من المسائل والقضايا ذات الغرض الواحد، ويكون اختلاف العلوم باختلاف أغراضها.

النظرية الثالثة: تقوم على أساس مفهوم (المركَّب الاعتباري)، والمركَّب الاعتباري هو الذي لا تكون وحدة عناصره المكوِّنة له وحدة حقيقية، وإنَّما هي وحدة عرضية مجازية. وكلُّ علم حسب هذه النظرية هو في الواقع مركَّب اعتباري، فالعلوم تتمايز بهذه المركَّبات الاعتبارية وليس بأغراضها.

النظريَّة الرابعة: تتمايز العلوم بحسب أسلوب الدراسة والتحقيق.[1]

والذي اختاره المتكلِّمون كما سيأتي، أنَّ التمايز في العلوم إنَّما هو بحسب (**الموضوع**)، وبناءً عليه اجتهدوا في تحديد موضوعه بدقَّة، وجرى بينهم الخلاف في ذلك بين متقدِّمين ومتأخِّرين، في حين لم يقع خلافٌ يُذكَر بينهم في تحديد غايته وثمرته.

وحاصل النظرية الأولى التي أجمع عليها المتكلِّمون أنَّ كلَّ عِلمٍ يتألَّف من قضايا ومسائلَ تكون محمولاتها من الأعراض الذاتية لموضوع العلم، فموضوع العلم هو في الحقيقة موضوع مسائل ذلك العلم. وبالتالي فاجتماع مجموعة من المسائل والقضايا تحت عنوان واحد، ليس راجعًا إلى حالة اختياريَّة أو تعاقديَّة، وإنَّما يرجع هذا الاجتماع إلى علاقة تكوينية طبيعية بين محمولات القضايا (المسائل) وبين موضوعاتها، وبالتالي بين محمولات القضايا وموضوع العلم؛ قال الجرجاني: «العلم الذي يراد تحصيله، إنَّما وجب تقديم موضوعه أي التصديق بموضوعيَّته ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب مزيد امتياز؛ إذ به أي بالموضوع تتمايز العلوم في أنفسها، وبيان ذلك أنَّ كمال النفس الإنسانية في قوَّتها الإدراكية إنَّما هو بمعرفة حقائق الأشياء وأحوالها بقدر الطاقة البشرية، ولمَّا كانت تلك الحقائق وأحوالها متكثِّرة متنوِّعة، وكانت معرفتها مختلطة منتشرة متعسِّرة وغير مستحسَنة، اقتضى حسن

١ انظر: اليزدي، محمَّد تقي مصباح، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ٦٨. وانظر: الغزالي، المستصفى، ٦.

التعليم وتسهيله أن تُجعل مضبوطة متمايزة، فتصدَّى لذلك الأوائل فسمُّوا الأحوال والأعراض الذاتية المتعلِّقة بشيء واحد إمَّا مطلقًا أو من جهة واحدة، أو بأشياء متناسبة تناسبًا معتدًّا به سواء كان في ذاتي أو عرضي علمًا واحدًا، ودوَّنوه على حِدة، وسمُّوا ذلك الشيء أو تلك الأشياء موضوعًا لذلك العلم؛ لأنَّ موضوعات مسائله راجعة إليه، فصارت عندهم كلُّ طائفة من الأحوال متشاركة في موضوعٍ علمًا منفردًا ممتازًا في نفسه عن طائفة أخرى متشاركة في موضوعٍ آخرَ، فجاءت علومهم متمايزة في أنفسها بموضوعاتها، وسلكت الأواخر أيضًا هذه الطريقة في علومهم».[١]

موضوع علم الكلام

وقع الخلاف بين متقدِّمي المتكلِّمين ومتأخِّريهم في تحديد موضوع علم الكلام على أقوال ثلاثة، وهي أنَّ موضوعه:

- **المعلوم** من حيث يتعلَّق به إثبات العقائد الدينية تعلُّقًا قريبًا أو بعيدًا.[٢]

- **ذات الله تعالى**؛ إذ يُبحث فيه عن صفاته، وأفعاله في الدنيا كحدوث العالم وفي الآخرة كالحشر، وأحكامه فيهما كبعث الرسول ونصب الإمام والثواب والعقاب.[٣]

- **الموجود** بما هو موجود.[٤]

وقد اختار المتأخِّرون أنَّ موضوعه هو المعلوم؛ ذلك أنَّه الأشمل لمسائل هذا العلم، ولأنَّ في حصره بالموجود، أو في ذاته تعالى إشكالات يصعب التخلُّص منها.

فمن جعل موضوع هذا العلم هو ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله سيرد عليه أنَّ

١ الجرجاني، شرح المواقف، ١/ ٣٤.

٢ «وذلك لأنَّ مسائل هذا العلم إمَّا عقائد دينية كإثبات القدم والوحدة للصانع وإثبات الحدوث وصحَّة الإعادة للأجسام، وإمَّا قضايا تتوقَّف عليها تلك العقائد كتركُّب الأجسام من الجواهر الفردة، وجواز الخلاء، وكانتفاء الحال، وعدم تمايز المعدومات المحتاج إليهما في اعتقاد كون صفاته تعالى متعدِّدة موجودة في ذاته». شرح المواقف، ١/ ٣٥، وهذا هو قول جمهور المتأخِّرين.

٣ وينسب هذا القول إلى بعض المحقِّقين كالقاضي الأرموي.

٤ وهو قول الغزالي ومن وافقه. وقد ذهب ابن خلدون إلى أنَّ موضوعه الموجود بقيد أن يدلَّ على الموجد. انظر: ابن خلدون، المقدِّمة، ١٠٨٢.

من مسائل علم الكلام ما هو غير مباحث ذات الله تعالى، كمباحث الجوهر والعرض وغيرها، التي قامت جلُّ الأدلة الكلامية عليها.

وممَّا اعتُرض به أيضًا على هذا القول أنَّ موضوع العلم لا يُبين فيه وجوده، فلو كانت ذات الله تعالى موضوع الكلام فإمَّا أن يكون وجودها بيِّنًا بنفسها -وهذا باطل لما اتُّفق عليه من أنَّ مسائل هذا العلم نظرية- أو مبيَّنًا في علمٍ آخرَ، وهذا يتناقض مع كون هذا العلم علم أصول الدين، وأعلاها رتبة.

ومن جعل موضع الكلام هو الموجود سيردُّ عليه أيضًا أنَّ مسائله تشمل الموجود والمعدوم والأحوال. كما أنَّ جعل موضوعه الموجود بما هو موجود سيخلطه مع الفلسفة الإلهية، ممَّا سيُحتاج معه إلى تقييد بقانون الإسلام.[1]

ولذلك اختار المتأخِّرون أنَّه المعلوم مقيَّدًا بإثبات العقائد الدينية أو وسائلها.[2]

قال العلَّامة اليوسي: ''اعلم أنَّه قد وقع النزاع في موضوع هذا العلم؛ فذهب القدماء إلى أنَّ موضوعه الوجود، على ما مرَّ من أنَّ المتكلِّم ينظر في أعمِّ الأشياء وهو الوجود فيقسمه إلى قديم وحادث. وذهب قوم إلى أنَّ موضوعه المعلوم من حيث يتعلَّق به إثبات العقائد الدينية، وآثروه على الموجود ليصحَّ على رأي من لا يقول بالوجود الذهني، ولا يعرِّف العلم بحصول الصورة في العقل، ويرى المعدوم والحال من مسائل الكلام. وذهب القاضي الأرموي من المتأخِّرين إلى أنَّ موضوعه ذات الله تعالى''.[3]

وقد ترتَّب على هذا الخلاف في موضوع الكلام انقسام كبير بين المتكلِّمين في تحديد ما صدق المسائل الكلامية، وبسبب جعل المتأخِّرين (المعلوم) موضوعًا للكلام أصبحت المسائل الكلامية شديدة التفصيل، ويمكن إرجاعها بمجملها إلى ثلاثة عناوين رئيسية هي:

---

١ انظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ١٩٤.

٢ انظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ١/ ٧ وما بعدها. وشرح المواقف، ١/ ٣٥ وما بعدها.

٣ اليوسي، الحسن بن مسعود، الحواشي على الكبرى، ١/ ٣١٧. وانظر: شرح المقاصد، ١/ ١١.

١- **الأمور العامَّة**: كالبحث في الوجود والماهيَّة والإمكان والوجوب والامتناع والعلَّة والمعلول والوحدة والكثرة وكلُّ ما يدخل ضمن «النعوت الكلِّية التي تعرض للموجود بما هو موجود، وتختصُّ بالوجود الإمكاني».[١]

٢- **الطبيعيَّات**: كالبحث عن الجسم الطبيعي والتعليمي، وبساطته وتركيبه، فلكيَّه وأثيريه، والقوى الحيوانية والنباتية وغير ذلك ممَّا يرجع إلى الموجود بما هو طبيعي.[٢]

٣- **الإلهيَّات**: وهو البحث في وجود الله وصفاته وأفعاله، ومن جملة ما يدخل في أفعاله تعالى النبوَّات والسمعيَّات.

وهذا ما يفسِّر عدم إدراج المتكلِّمين الأوائل كثيرًا من المباحث العامَّة والطبيعية؛ حيث إنَّها بحسبهم كانت خارجة عن موضوع الكلام، داخلة في الفلسفة العامَّة والفلسفة الطبيعية.[٣]

٣. الخلاف في تعريف علم الكلام

إنَّ الخلاف في مفهوم العلم بشكل عامٍّ خلاف مشهور بين العلماء عمومًا، والانقسام الحاصل بينهم في طريق حصول هذا المفهوم قد اشتهر أيضًا قديمًا وحديثًا؛ فبعضهم قال إنَّ حصوله لا يتوقَّف على شيء بل هو حصول ضروري، والبعض الآخر قالوا بأنَّ حصوله نظري، إلَّا أنَّهم اختلفوا بعد ذلك في إمكان تعريفه، فقال الغزالي بتعسُّر تعريفه، والاكتفاء بالقسمة والمثال في تصوُّر مفهومه، أمَّا الجمهور فذهبوا إلى أنَّه يعرَّف، واجتهدوا بعد ذلك في محاولة تعريفه، حتَّى كثرت التعريفات وتشعَّبت، وقد ذكر المحشِّي على سلَّم العلوم ثلاثة عشر قولًا في الخلاف حول حقيقة العلم،[٤] إلَّا أنَّ أغلب التعريفات ترجع في حقيقتها إلى إطلاقين:

١ آقا علي، علي بن عبد الله، مجموعة مصنَّفات حكيم آقا علي، ٢/ ٢٦١.

٢ الطائي، باسل، دقيق الكلام، ٨٣، ٨٤.

٣ انظر: سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ٢١.

٤ انظر: البلياوي، محمَّد إبراهيم، حاشية ضياء النجوم على سلَّم العلوم، ٢٨، ٢٩.

الأوَّل: أن يطلق العلم على المعلوم؛ أي على ما يُعلم، وبالتالي فالعلم هو مسائله التي تُعلم فيه.[1]

الثاني: أن يطلق العلم على الملكة الراسخة الحاصلة بعد العلم بمعلومات عديدة، وهي الصفة الراسخة التي تميِّز الراسخ في العلوم عمَّن يبتدئ بطلبها.

يقول التفتازاني الحفيد: «اعلم أنَّ المشهور بين الجمهور أنَّ حقيقة أسماء العلوم المدوَّنة: المسائل المخصوصة، أو التصديق بها، أو الملكة الحاصلة من إدراكها مرَّة بعد أخرى التي يُقتدر بها على استحضارها متى شاء».[2]

وبناء على الخلاف السابق في مفهوم العلم اختلف المتكلِّمون في حدِّهم لعلم الكلام؛ فمن رأى أنَّ ذات العلم هي المسائل، فالتعريف بالجهة الذاتية يقتضي منه أن يُدخل المسائل في حدِّه لعلم الكلام، وفي المقابل من رأى من المحقِّقين أنَّ ذات العلم هي الملكة الحاصلة في النفس لا بدَّ أن يعرِّف الكلام بالملكة الراسخة التي يتَّصف بها العالم بالمسائل الكلامية، بحيث يستحقُّ بعد ذلك اسم المتكلِّم.

١.٣ تعريف الكلام بالمَلَكة

إذا نظرنا إلى تعريفات الكلام المختلفة نلاحظ أنَّه ربَّما كان **أقدم تعريف** وصلنا لهذا العلم هو ما نُقل عن الإمام أبي حنيفة، حيث عرَّفه في سياق حديثه عن «الفقه الأكبر» بأنَّه: معرفة النفس ما لها وما عليها من الاعتقاديَّات.[3]

فالإدراك الحاصل بالكلام (معرفة)، بناء على التفريق بين العلم والمعرفة، وذلك ما ذهب إليه غير واحد من المحقِّقين، حيث يقول الراغب الأصفهاني: «المعْرِفَةُ والعِرْفَانُ: إدراك الشيء بتفكُّر وتدبُّر لأثره، وهو أخصُّ من العلم، ويضادُّه الإنكار، ويقال: فلان يَعْرِفُ الله، ولا يقال: يعلم الله متعدِّيًا؛ لمّا كان مَعْرِفَةُ البشرِ لله هي بتدبُّر

١ وقد يطلق على التصديق بهذه المسائل.

٢ التفتازاني الحفيد، أحمد بن يحيى، الدر النضيد، ٢٥.

٣ انظر: البياضي، كمال الدين أحمد بن حسين، إشارات المرام من عبارات الإمام، ١٥.

آثاره دون إدراك ذاته، ويقال: الله يعلم كذا، ولا يقال: يَعْرِفُ كذا».[١]

ويرى البياضي في شرحه لهذا التعريف أنَّ أبا حنيفة قد أراد هذه المغايرة بين العلم والمعرفة، إذ يرى أنَّ المعرفة: «إدراك جزئيَّات عن الدليل؛ لأنَّ المعرفة إدراك عن أثر».[٢]

وإذا كانت (المعرفة) تطلق على الملكة فيكون قصد الإمام في تعريفه أنَّ هذا العلم هو الملكة الحاصلة، وليس هو عين المعلوم، وهذا ما يفسِّر به البياضي أيضًا (المعرفة) في تعريف الإمام بقوله: «والمراد بالمعرفة تهيُّؤ النفس الناطقة تهيُّؤًا تامًّا كما -هو المشهور في التعريفات- لمعرفة جميع ما يصحُّ لها من الاعتقاديَّات».[٣]

فالإمام أبو حنيفة رأى العالِم بالعقائد هو من تحصَّل على الملكة التي بها تتهيَّأ النفس لأنَّ تعلُّم المسائل، لا فقط من تحصُّل على نفس المسائل، فالعلم بالعقائد هو القدرة على استحضار جميع المسائل في الذهن، أو القدرة على معرفة المسائل مع غيبتها عن الذهن.[٤]

ومن التعريفات المبكِّرة أيضًا للكلام تعريف الفارابي، الذي وافق به تعريف أبي حنيفة في كون علم الكلام هو الملكة، بل صرَّح بأنَّ هذا العلم هو الملكات الحاصلة به؛ ذلك أنَّه سمَّى (الكلام) بأنَّه (صناعة)، فقال: «صناعة الكلام يَقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرَّح بها واضع الملَّة، وتزييف

---

١ الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمَّد، مفردات القرآن، ٥٦٠.
وانظر أيضًا: التفتازاني الحفيد، ٢٧.

٢ إشارات المرام، ١٥.

٣ المرجع والصفحة السابقَين.

٤ إنَّ العالم بكلِّ صناعة حقيقة على ثلاث مراتب: **الأولى**: تهيُّؤه لها تهيُّؤًا تامًّا، بأن يحصل عنده المبادئ بأسرها مع ما يتوقَّف عليه استخراجه منها، وتسمَّى هذه الملكة لمن قامت به: **العقل بالملكة**.
الثانية: استحضاره إيَّاها بالفعل، بأن ينظر في المبادئ نظرًا فعليًّا، ويحصِّل منها المطلوب مشاهدًا إيَّاها أثناء النظر، وتسمَّى: **العقل المستفاد**.
الثالثة: أن يحصل له ملكة استحضار بعد غيبوبته عنها متى شاء من غير تجشُّم كسب جديد، وتسمَّى: **العقل المستفاد**. انظر: حاشية الكستلي على شرح العقائد، ١٣.

كلِّ ما خالفها بالأقاويل».[١]

ويلحظ في تعريف الفارابي أنَّه جعل الكلام صناعة، والصناعةُ في الاصطلاحِ كما يقول السيِّد الشريف: «حقيقة الصناعة صفة نفسانية راسخة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض على وجه البصيرة بحسب الإمكان».[٢] أو «هي الملَكَةُ النفسانيَّةُ التي يُقتدَرُ بها على بناءِ العلومِ والمعارفِ بالاستدلالِ».[٣]

ولكون الصناعة تطلق في الاستعمال الأغلب على ما له تعلُّق بالعمل، فقد أشكل تعريف الكلام بالصناعة، لما أنَّه بالاتِّفاق يتعلَّق بالقوَّة النظرية دون العملية، ولذلك رأى السيِّد الشريف أنَّ هذا الإطلاق لا يكون إلَّا مجازًا، أو من قبيل التشبيه، لأنَّه لدقَّته وغموضه لا يتحصَّل إلَّا بمناظرات متعاقبة، ومراجعات متطاولة، ولذلك يسمَّى كلامًا، فله نوع تعلُّق بالعمل.[٤]

وأيضًا جعل الفارابي الكلام فقط من قبيل الدفاع عن عقائد الملَّة، إذ هو كما يرى **لنصرة الآراء والأفعال، وتزييف أقوال المخالف**.

وقد ساير ابن الهمام أيضًا تعريف أبي حنيفة لهذا العلم بالملكة الحاصلة به، فقال: «والكلام معرفة النفس ما عليها من العقائد المنسوبة إلى دين الإسلام عن الأدلَّة علمًا وظنًّا في البعض منها».[٥]

فجعل ابن الهمام الكلام هو نفس المعرفة، إلَّا أنَّه أضاف إلى مباحث هذا العلم الأدلَّة الظنِّية، وما ينبني عليها من تصديقات ظنِّية، فأثبت أنَّ بعض العقائد ظنِّي وبعضها يقيني، وذلك بحسب الأدلَّة.

كما أنَّه خصَّص هذا العلم بالاعتقاد فقط، خلافًا لتعريف الإمام الذي شمل

١ الفارابي، أبو نصر، إحصاء العلوم، ٨٦.

٢ الشريف الجرجاني، علي بن محمَّد، حاشية على الكشَّاف، ١٢.

٣ انظر: العمري، علي محمود، المنطق، ٨٢ .

٤ الجرجاني، حاشية على الكشَّاف، ١٣.

٥ ابن الهمام، كمال الدين محمَّد، المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة مع شرحها المسمَّى بالمسامرة لكمال الدين ابن أبي الشريف، ٧٤.

الفقه بالمعنى الأعمِّ الشامل للفروع والعقائد، وهذا ممَّا يستفاد من إسقاطه كلمة (وما لها) في التعريف، والاكتفاء بقيد (ما عليها)؛ حيث إنَّ قيد (ما لها) يقصد منه إدخال المباحات، لأنَّها للنفس لا عليها، بخلاف وجوب الواجبات (على نفس المكلَّف)، وقيِّد هذا التعلُّق على النفس بقيد (العقائد) تأكيدًا لإخراج العمليَّات من هذا الفنِّ.[١]

ومن أهمِّ التعريفات في هذا القسم ما عرَّف به العضد الإيجي علم الكلام بقوله:[٢] «الكلام علم يقتدَر معه على إثبات العقائد الدينية، بإيراد الحجج ودفع الشبه، والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم».[٣]

وكما يظهر من تعريف الإيجي، أنَّه جعل المراد من علم الكلام هو الملكة، إلَّا أنَّه خصَّصها بملكة الإثبات، وليس ملكة الاستحضار للمسائل، فالمتكلِّم عند الإمام الإيجي هو من تحصَّل على الملكة التي بها يتمكَّن من إثبات العقائد الدينية، وليس مجرَّد المسائل.

كما أنَّه يرى أيضًا أنَّ كلَّ المشتغلين بإثبات العقائد يصدق عليهم وصف المتكلِّمين حتَّى وإن خالفوا أهل السنَّة، ويصرِّح بذلك في قوله: «فإن الخصم وإن خطَّأناه لا نخرجه من علماء الكلام».[٤]

ومن التعريفات المشهورة أيضًا للكلام تعريف السعد التفتازاني بأنَّه: «العلم بالعقائد الدينية عن الأدلَّة اليقينية».[٥]

وقد وضَّح السعد لماذا تقصَّد هذا التعريف؛ حيث إنَّ المشتغلين بالعلوم عمومًا، وبالعلوم الشرعية خصوصًا قد أهملوا ضبط التعريفات الجامعة المانعة وتصدير

١ انظر: المرجع السابق، ٧٥

٢ وقد أفرد جلال الدين الدواني مصنَّفًا كاملًا لشرح تعريف العضد سمَّاه: «رسالة في علم الكلام».

٣ الإيجي، المواقف مع شرحها، ١/ ٣١.

٤ المواقف مع شرحها، ١/ ٣١.

٥ التفتازاني، شرح المقاصد. ٥.

الكتب بها، واستبدلوا ذلك بتدوين العلوم بمسائلها، حيث يقول:

«ولا خفاء في أنَّ حقيقة كلِّ علم من الكلام وغيره تصوُّرات وتصديقات كثيرة يطلب حصولها بأعيانها بطريق النظر والاستدلال، فاحتيج إلى ما يفيد تصوُّرها بصورة إجماليَّة **تساويها**[1] صونًا للطلب والنظر عن إخلال بما هو منها، واشتغال بما ليس منها، **وذلك هو المعنى بتعريف العلم**، فكان من مقدِّماته.

وإنَّما كثر تركه سيَّما في العلوم الشرعية والأدبية لِما شاع من تدوين العلوم بمسائلها ودلائلها، وتفسير ما يتعلَّق بها من التصوُّرات ثمَّ تحصيلها كذلك بطريق التَّعلُّم من المعلِّم، أو التفهُّم من الكتاب».[2]

٢٠٣ تعريف الكلام بمسائله

عرَّف عددٌ من المحقِّقين علم الكلام بالمعلوم، أي بمسائله ومباحثه التي من أحاط بها استحقَّ وصف المتكلِّم، ومن اشترط على نفسه هذه الطريقة في التعريف فينبغي بلا شكٍّ أن يكون تعريفه أكثر تفصيلًا، فلا يكتفي بذكر الملكة. **فشمس الدين السمرقندي** عرَّف علم الكلام بمباحثه دون الملكة الحاصلة بالنظر في المباحث فعرَّفه بأنَّه: «علمٌ يُبحث فيه عن ذات الله وصفاته وأفعاله، وأحوال الممكنات[3] على قانون الإسلام».[4]

فعرَّف السمرقندي الكلام بموضوعه، وهو المعلوم الشامل للواجب، والممكن بأحواله، وقيَّد هذا البحث بقانون الإسلام.

---

١ وذكر المسائل الرئيسية وإن أفاد في حصول التصوُّر الإجمالي، إلَّا أنَّه لن يعطي تصوُّرًا مساويًا للتصوُّرات والتصديقات للعلم المبحوث فيه، بخلاف الملكة التي ستساويهما، لأنَّهما يحصلان بها.

٢ شرح المقاصد، ٥-٦.

٣ لا شكَّ أنَّ البحث في أحوال الممكنات ليست من المقاصد الرئيسية لعلم الكلام، وإنَّما هي من المبادئ التي يتوصَّل بها إلى المقاصد، وفي ذكرها في التعريف ما يمكن أن يدلَّ أنَّها من المقاصد، فلا ينضبط العلم بسبب ذلك، وفي هذا يقول التفتازاني الحفيد: «اعلم أنَّه قد يطلق أسماء العلوم على المسائل والمبادئ جميعًا، لكنَّه قد يُشعِر كلام بعضهم إلى أنَّ ذلك الإطلاق حقيقة، والراجح أنَّه على سبيل التجويز والتغليب، وإلَّا ربَّما يلزم الاختلاط بين العلمين، إذ بعض المبادئ لعلم يجوز أن تكون مسألة في علم آخرَ فلا يتمايزان». الدر النضيد، ٢٦.

٤ السمرقندي، شمس الدين محمَّد، الصحائف الإلهية، ٦٦.

كما عرَّفه ابن خلدون بمزيد تفصيل في مباحثه فقال: «هو علم يتضمَّن الحِجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلَّة العقلية والردَّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذهب السلف وأهل السنَّة».[١]

فابن خلدون جعل هذا العلم هو الحجاج عن المسائل التي يعتقد بها أهل السنَّة تحديدًا، بحيث يكون كلُّ من خالفهم خارجًا عن كونه متكلِّمًا.

وأمَّا الجرجاني فقد عرَّف علم الكلام ثلاثة تعريفات مختلفات في كتابه (التعريفات)، إلَّا أنَّها اشتركت في إطلاقه العلم على المعلوم.

فقال في تعريفه: «علم الكلام علم باحث عن الأعراض الذاتية للموجود من حيث هو على قاعدة الإسلام».[٢]

ثمَّ ذكر تعريفًا مقاربًا لتعريف الشمس السمرقندي فقال: «هو علم يبحَث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام، والقيد الأخير لإخراج العلم الإلهي للفلاسفة».[٣]

أمَّا التعريف الثالث ففصَّل فيه مسائل السمعيَّات فقال: «علم باحث عن أمور يُعلم منها المعاد وما يتعلَّق به من الجنَّة والنار والصراط والميزان والثواب والعقاب».[٤]

ثمَّ ختم السيِّد الشريف قائمة التعريفات لعلم الكلام بتعريف التفتازاني المفسِّر للكلام بالملكة مضعِّفًا له:

«**وقيل**: الكلام هو العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة عن الأدلَّة».[٥]

١ عبد الرحمن، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ١/ ٤٥٨.
٢ الشريف الجرجاني، التعريفات، ٢٠١.
٣ التعريفات، ٢٣٧.
٤ المرجع والصفحة السابقين.
٥ المرجع والصفحة السابقين.

خاتمة

ويظهر ممَّا سبق أنَّه لم تقع ثمرة تذكر في التفريق بين المتقدِّمين والمتأخِّرين فيما يتعلَّق بتعريف علم الكلام؛ ذلك أنَّه لم يحصل اتِّفاق بين المتقدِّمين في أنَّ تعريف العلم إنَّما يكون بناءً على المعلوم، أو الملكة التي بها يُدرَك المعلوم، فقال بعضهم بالأوَّل، وبعضهم بالثاني، وهذا بعينه ما حصل مع المتأخِّرين.

في حين أنَّ ثمرة التفرقة بين المتقدِّمين والمتأخِّرين كانت بارزة جدًّا بالنظر إلى موضوع علم الكلام، بل كان الموضوع هو جهة قسمة الكلام إلى متقدِّمين ومتأخِّرين، فرأى المتقدِّمون أنَّ موضوعه (ذات الله وصفاته وأفعاله)، وانتهى قول المتأخِّرين إلى أنَّه (المعلوم).

المراجع

- إحصاء العلوم، أبو نصر الفارابي، ت: علي بو ملحم، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٦.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، جدة: دار المنهاج، ٢٠١١.
- إشارات المرام من عبارات الإمام، كمال الدين أحمد بن حسين البياضي، ت: أحمد المزيدي، ط١، ٢٠٠٧.
- تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، ط٤، بيروت: دار إحياء التراث.
- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي، ت: عبد الرحمن المعلمي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٧٤هـ.
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.
- حاشية ضياء النجوم على سلم العلوم محمد إبراهيم البلياوي، باكستان: دار البشرى، ٢٠١٥.
- حاشية على الكشاف، علي بن محمد الجرجاني، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦.
- الحواشي على الكبرى، الحسن بن مسعود اليوسي، ت: حميد اليوسي، الدار البيضاء: دار الفرقان، ٢٠٠٨.
- دقيق الكلام ، باسل الطائي، أبو ظبي: مؤسسة كلام للبحوث والإعلام، ط٢، ٢٠١٨.
- الدر النضيد، أحمد بن يحيى التفتازاني الحفيد، مصر: مطبعة التقدم، ١٣٢٢هـ.
- شرح أم البراهين مع حاشية الدسوقي، محمد بن يوسف السنوسي، بيروت: دار الفكر، (د.ت).
- شرح العقائد النسفية مع مجموعة الحواشي البهية، سعد الدين التفتازاني، مصر: مطبعة كردستان العلمية، ١٣٢٩ه.
- شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، باكستان: دار المعارف النعمانية، (د.ت).
- شرح المواقف، علي بن محمد الجرجاني، ت: عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٧م.
- الصحائف الإلهية، شمس الدين محمد السمرقندي ، ت: أحمد عبد الرحمن الشريف، الكويت: دار الفلاح ١٩٨٥.
- مجموعة مصنفات حكيم آقا علي، علي بن عبد الله آقا علي ، طهران: اطلاعات،

١٣٧٨هـ.

- المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة مع شرحها المسمى بالمسامرة لكمال الدين ابن أبي الشريف كمال الدين محمد ابن الهمام، الأردن: دار الفتح، ٢٠٠٨.
- مفردات القرآن، الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، ت: صفوان داودي، دمشق: دار العلم الشامية، ١٤١٢هـ.
- المقدمة، عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، ت: عبد الله الدرويش، دمشق: دار يعرب، ٢٠٠٤.
- المنطق، علي محمود العمري، تركيا: مطبوعات جامعة الأناضول، ٢٠١٧.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، ت: علي البجاوي، بيروت: دار المعرفة، ١٩٦٣.
- نظرات جديدة في علوم الحديث، دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين، حمزه عبد الله المليباري، بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٣.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، ت: ربيع بن هادي العمير، السعودية: الجامعة الإسلامية، ١٩٨٤.
- هداية المريد لجوهرة التوحيد، برهان الدين إبراهيم اللقاني، ت: مروان البجاوي، القاهرة: دار البصائر، ٢٠٠٩.